## «الإصلاح» يستولي على 75% من أسلحة تحالف العدوان

كشفت مصادر سياسية أن دولة الإمارات العربية المتحدة أبلغت الرياض عن حصولها على معلومات تؤكد تورط حزب الإصلاح -فرع الإخوان المسلمين في اليمن- بالاستيلاء على عتاد عسكري كبير كان تحالف العدوان بقيادة السعودية، قد قدمه كدعم للمرتزقة.

ونقل موقع «مصر العربية» عن مصادر سياسية لم يسمّها: أن الإمارات العربية تتهم حزب الإصلاح بالاستيلاء على 75% من العتاد العسكري الذي قدمه تحالف العدوان لما يسمى بالمقاومة منذ 26 مارس 2015م..

وبحسب المسئول فإن دولة الإمارات أبلغت القيادة المتمركزة في الرياض بضرورة محاسبة كل المتورطين في عملية الاستيلاء على السلاح وإخفائه وإقالة القيادات في الصف الأول من حزب الإصلاح بينهم محافظ مأرب، سلطان العرادة ومنصور الحنق بعد إقالة محافظة عدن الأسبق الاصلاحي "نايف البكري بتهم فساد..

حقوق الشعب اليمني هل تسقط في الكويت؟

# حوار الكويت لا يجب أن يبرّئ دول العدوان من المساءلة والعقاب

*يتحمل الشعب الألماني وعلى مدى أكثر من نصف قرن تبعات جرائم النظام النازي الذي فجر الحرب العالمية الثانية، حيث ماتزال الحكومة الألمانية تقدم التعويضات الى اليهود حتى اليوم.. فهذه الحقيقة التاريخية توجب على القوى السياسية اليمنية التي تصدت للعدوان ألا تفرط بدماء أبناء الشعب اليمني على الاطلاق لاسيما وقد تعرضوا لحرب إبادة وحشية بدون وجه حق.*

واذا كانت قضايا الحوار المزمع ان تستأنف في الكويت ستناقش امكانية حل الأزمة اليمنية، وتحدد الخطوات لمعالجات تداعياتها بعد قناعة تحالف العدوان أن الأزمة سياسية بحتة وأنه ليس هناك انقلاب عسكري، وأن العدوان كان خطأ كارثياً، فلابد أن يحاسب المتورطون بارتكاب جرائم حرب ضد شعبنا وفقاً للقانون الدولي، مالم فسيكون لقاء الكويت اشبه بعملية استسلام أو سيكون مجرد صفقة جرى الترتيب لها على حساب دماء أكثر من 40 ألف شهيد ومئات الآلاف من الجرحى، خلافاً عن الدمار الشامل الذي تعرضت له الممتلكات العامة والخاصة في البلاد.. وقد يكون ذلك تمهيداً لتنازل أفظع..

وما يثير الريبة أكثر أن تستضيف الكويت هذا اللقاء التفاوضي في الوقت الذي تشارك وبهمة عالية في العدوان ويتهم طياروها بقصف سوق مستبأ..

صحيح أن قضيتنا الملحة الآن هي وقف العدوان على بلادنا ورفع الحصار الجائر على شعبنا.. لكن لا يعني ذلك اغفال محاسبة المجرمين بدءاً من سلمان بن عبدالعزيز ونجله محمد وكذلك مجرم الحرب عمر البشير ووزير دفاعه وكذلك السيسي وبن زايد والقطري والمغربي والأردني والجيبوتي وغيرهم.. وعلى الاطراف اليمنية أن تطلق مواقف واضحة لشعوب تحالف العدوان تؤكد مسئولية ما ارتكبه حكامها من جرائم بحق الابرياء من ابناء الشعب اليمني الذين أزهقت ارواحهم وهم داخل منازلهم أو صالات الاعراس أو في المساجد.. أو الاسواق.. أو غيرها.

ولن يفلت المجرمون من العقاب وأنهم سيحاسبون على ما اقترفوه من جرائم بحق الانسانية خصوصاً وأن هناك أدلة لمنظمات دولية مشهود بحياديتها ونزاهتها تؤكد ارتكاب السعودية ومصر والسودان والامارات وقطر جيبوتي والمغرب والكويت وغيرها جرائم حرب بحق شعبنا وجرى توثيقها بشكل رسمي.. كما أن اصدار بيانات من منظمات دولية تطالب دول تحالف العدوان بضرورة الالتزام بالقانون الدولي وتجنيب ضرب الاهداف المدنية وقتل الابرياء جاءت بعد أن تمادى المعتدون في ارتكاب جرائم حرب ابادة جماعية بحق الشعب اليمني وبشكل لم يشهد العالم له مثيلاً، هي أدلة كافية لمحاسبة المجرمين.

ولا يفوتنا هنا التأكيد على أي تبرير للمشاركة في العدوان ومهما كان سواءً أكان تحت كذبة إعادة الشرعية أو محاربة المد المجوسي فكان لابد حتى وتحت قرار «2216» الالتزام بالقانون الدولي وعدم انتهاك القانون الانساني وهو القانون الذي نجد أن هناك العديد من المنظمات تخوض معارك للدفاع عنه وتواجه الغطرسة والمال السعودي، فإن من الأولى على القوى السياسية اليمنية ألا تفرط بالدم والحق اليمني على الاطلاق.

إن المتغيرات الاقليمية والدولية والضغوط العالمية أجبرت دول تحالف العدوان على الجنوح للسلم والقبول بوقف الحرب وفك الحصار على الشعب اليمني.. كما أن انعكاسات الحرب كارثياً على السعودية وغيرها فرض الحل السلمي ولم يأتِ ذلك حرصاً على اليمن والشعب اليمني، الأمر الذي يؤكد أن القضية لم تعد تتمثل بقبول دول العدوان بحل الأزمة اليمنية بالطرق السلمية، وكأن ذلك أسمى غاياتنا فهذه القضية رغم أولوياتها وأهميتها إلاّ أن السماح بإفلات قادة تحالف العدوان من العقاب جريمة بحق كل يمني أعظم من كل الجرائم التي اقترفها تحالف العدوان بحق شعبنا الذي لا يحق لأيٍّ كان أن يقدم نفسه وصياً عليه.. واذا لم تحل هذه المشكلة بشكل واضح فمن حق كل مواطن يمني أن يأخذ بدم أقاربه بنفسه سواءً من المسئولين من قادة دول تحالف العدوان أو من ابناء الدول التي شاركت بالعدوان، على قاعدة أن الألمان يعوّضون اليهود حتى اليوم، رغم أنهم لم يشاركوا في قتلهم، وهذا لمجرد التدليل وفي ذات الوقت التأكيد على أن الحقوق لا تسقط بالتقادم.

## هل ستلزم السعودية وهادي القاعدة وداعش بالهدنة؟

*اعترفت اطراف الرياض التي شاركت في حوار جنيف2 والذي عقد برعاية الأمم المتحدة في سويسرا بديسمبر 2015م بعدم وجود أية سلطة لديها لإجبار الميليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية على احترام الهدنة التي أعلن عنها الأمين العام للأمم المتحدة ونزل هذا الاعتراف كالصاعقة على ممثلي المجتمع الدولي الذين كانوا يتابعون مجريات ذلك الحوار وهم يستمعون من المدعو عبدالملك المخلافي الى هذا الاعتراف المثير للذهول.*

محمد شرف الدين

ووفقاً لمصادر سياسية فقد اعترف نجل المقدشي في اتصال هاتفي مع مسئول دولي بجنيف أن قوات سعودية ومرتزقة وجيوش تحالف العدوان استغلوا الهدنة للتقدم لاحتلال مدينة الحزم في الجوف وفي ميدي وتعز ومأرب وغيرها، في خرق واضح وصارخ للهدنة واستغلالها كجزء من تكتيك عسكري لتحقيق انتصارات ضد الجيش واللجان في الميدان.

ومع بدء تطبيق قرار وقف اطلاق النار تساور الشارع اليمني شكوك من أن تمثل هذه الهدنة خديعة قاتلة تستهدف الجيش واللجان في جميع المحافظات الملتهبة لاسيما وأن مسودة وقف اطلاق النار لم تشر من قريب أو بعيد الى كيفية التعامل مع الجماعات الإرهابية مثل تنظيمي القاعدة وداعش والسلفيين وأنصار الشريعة وغيرهم، وهل سيكون التصدي لهم في حال مهاجمتهم المدن والمواقع العسكرية مسموحاً أم أنه سيمثل خرقاً للهدنة في حال مقاومتهم؟ وتزداد المخاوف من خطورة استغلال الهدنة كفخ قاتل للجيش واللجان في ظل وجود العديد من الأدلة التي تشير الى سيناريو تآمري يجري الإعداد لتنفيذه مع بداية إعلان قرار وقف اطلاق النار.

وأوضحت مصادر سياسية لـ«الميثاق» بهذا الخصوص أن قيام الطائرات التابعة لتحالف العدوان بنقل كميات كبيرة من الأسلحة والأموال الى تعز ومأرب وحزم الجوف، اضافة الى تحريك آلاف المرتزقة الى مختلف الجبهات ومن ذلك جبهتا نهم وتعز واللتان صدرت توجيهات الى قيادة المنطقة العسكرية في عدن بتزويدهما بالعديد من الدبابات.

من جهة ثانية أكدت مصادر عسكرية لـ«الميثاق» أن عدداً من السفن الحربية المصرية والسودانية المحملة بالمرتزقة أصبحت على قرابة من موانئ المخا والحديدة وباب المندب وميدي والخوخة في استعداد لاحتلال هذه المدن مع بدء قرار وقف اطلاق النار.

وأوضحت المصادر أن زيارة الملك سلمان الى مصر جاءت كثمرة لموافقة الرئيس السيسي على إرسال قوات برية مصرية لمشاركة جيوش تحالف العدوان في الحرب البرية ضد اليمن لاسيما بعد أن اقتصرت مشاركتها على الجانب البحري والجوي فقط.

ولم تستبعد المصادر مشاركة قوات تركية في هذا الحشد العسكري غير المسبوق والذي يجري الإعداد له في ظل الحديث عن اجراءات مزعومة لوقف اطلاق النار.

الجدير بالذكر أن قيادات في الجماعات الإرهابية تقوم بنقل عناصر إرهابية وصلت من سوريا الى البيضاء ومأرب وتعز والجوف وحجة والحديدة وباب وصنعاء استعداداً لشن عدوان على اليمن يهلك الحرث والنسل.. وإلقاء مسئولية ذلك على انصار الله والمؤتمر بدعوى عدم قبولهم بالسلام.

# المؤتمر.. بحر الوطنية النقي

*( المؤتمر الشعبي العام تأسس ليكون حزب كافة اليمنيين لأنه قام على الحوار الديمقراطي بين مختلف مكوناتهم واتجاهاتهم وتياراتهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية المجسدة لتوجهات وانتماءات فكرية متباينة في رؤاها وتصوراتها للقضايا والمصلحة الوطنية المنطلقة في الغالب من منظور ديني أيديولوجي يميني قومي يساري ليحول المؤتمر كل هذا التعدد الى سياقات إيجابية وطنية مغلباً القواسم المشتركة على الاختلاف والتعارض صاهراً التنوع في بوتقه الواحد الانساني الاسلامي العربي اليمني الاصيل.*

أحمد الزبيري

وهذا ما جعل المؤتمر الشعبي العام قادراً دوماً على تجاوز التحديات والانتصار على الأخطار بقيادة الزعيم علي عبدالله صالح، وكان التحدي الكبير الأول الذي واجهه هو انسلاخ أولئك الذين فضَّلوا توجهاتهم الضيقة الدينية والسياسية والفكرية والايديولوجية على الخيار الوطني اليمني 1990م.. مستغلين تلازم منجز الوحدة العظيم مع منجز الديمقراطية التعددية بما تعنيه من حرية الرأي والتعبير والانتماء السياسي الحزبي المؤدي الى التداول السلمي للسلطة المحقق من خلال انتخابات تنافسية شفافة حرة ونزيهة.. حينها راهن الكثيرون أن ذلك سيضعف المؤتمر ليثبت أن العكس هو الصحيح.. فالمتغيرات الجديدة التي أوجبتها الوحدة والتعددية السياسية والحزبية اقتضت تنقية جدية موضوعية داخل المؤتمر الشعبي تخلصه من ألوان الطيف السياسي الفاقعة التي عكرت تناسق وانسجام توجهاته الوطنية الوحدوية الديمقراطية الحقيقية.

بكل تأكيد كان هناك تحديات قبل وبعد هذا التحدي وجميعها لم تزده الا تماسكاً وتعميقاً لمنظومته الداخلية المؤسسية الديمقراطية التنظيمية، مما عمق ارتباطه بالجماهير اليمنية والتفافها حوله كقيادة وقوة سياسية تجسد بصورة أكثر وضوحاً مصالح غالبية أبناء الشعب وتطلعاتهم المستقبلية لتنعم الأجيال القادمة بحياة آمنة ومستقرة ومزدهرة في ظل راية اليمن الموحد الديمقراطي.

وتبقى المؤامرة الأخطر التي تعرض لها المؤتمر الشعبي العام تلك التي جاءت بها سموم رياح ما يسمى «الربيع العربي» عام 2011م..

ففي هذه المؤامرة المستهدفة لدول وشعوب أمتنا العربية التي فيها اعتقدت الأطراف السياسية الداخلية المناهضة للمشروع الوطني الوحدوي الديمقراطي اليمني أنها وجدت ضالتها في التماهي مع مخطط مشاريع الفوضى «الخلاقة» التدميرية التقسيمية للنيل من المؤتمر باعتباره السياج المنيع أمام هذه المشاريع.. معتبرين استقطاب بعض المؤتمريين الانتهازيين من مستويات مختلفة سيؤدي الى تفكيك وتحطيم هذا السياج.

مرة أخرى يثبت المؤتمر أنه تنظيم أقوى وأكثر صلابة مما تصورت عقولهم المريضة بديماغوجية اخوانية قومجية اشتراكية، ويكتشفون أن المتساقطين ليسوا إلا شلة من الفاسدين الذين كانوا يشكلون النقاط السوداء في صفحة المؤتمر الناصعة البياض.. وهنا يكتشفون أن المؤتمر تطهر مما علق به من طفيليات ليزيد ذلك من نقائه، وليصبح أكثر قدرة على النهوض بمهام الدفاع عن اليمن الوطن والشعب ومواجهة استحقاقات المرحلة الأصعب والأخطر في تاريخه القديم والحديث.

لن نتحدث عن أزمة 2011م وتداعيات أحداثها المفتعلة السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية وتعاطي المؤتمر بصدق ومسؤولية للخروج منها عبر مبادراته المعلنة مراراً من الزعيم علي عبدالله صالح أو مساهمته في المبادرة الخليجية والسعي لاستبدال العنف والصراعات والحرب الداخلية بتلاقي اليمنيين وحل قضاياهم ومشاكلهم عبر الحوار، مقدماً التنازلات من أجل الوطن ووحدته وأمنه واستقراره..

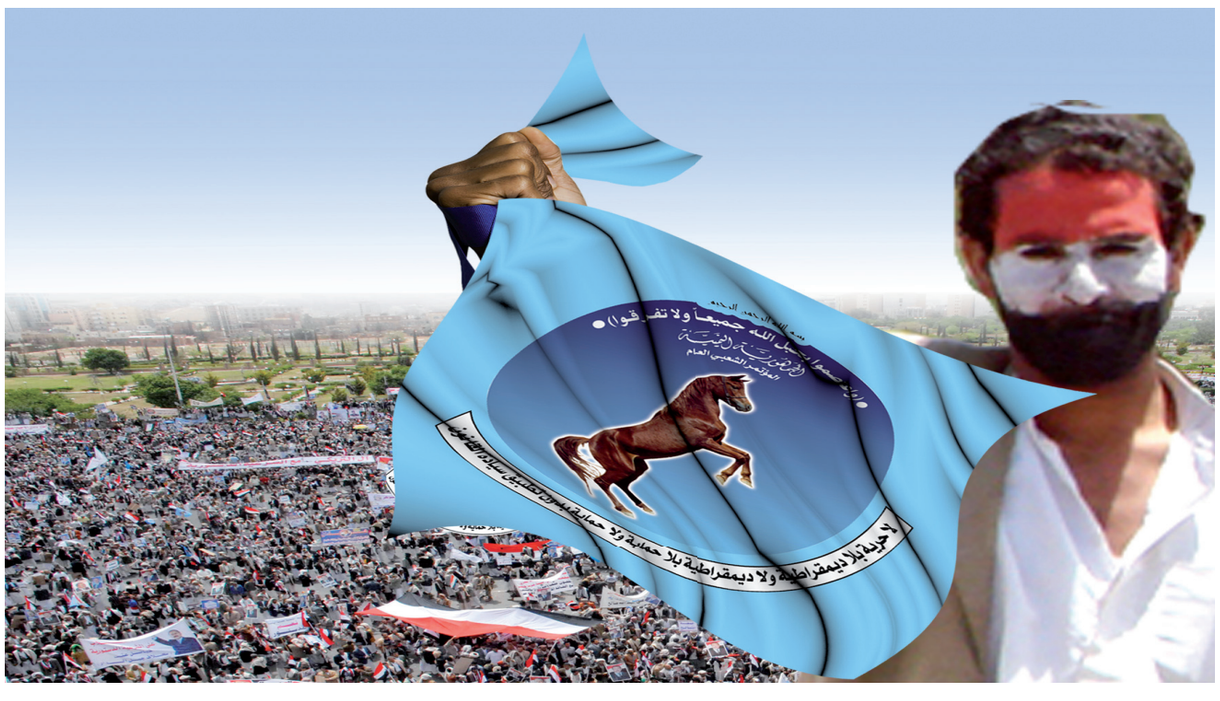

لندع الفترة الواقعة بين 2011م وحتى 26 مارس 2015م وهو اليوم الذي فيه تفاجأ الشعب اليمني بالعدوان السعودي الغادر والغاشم.. فما شهدته هذه الفترة معروف والحكم عليها متروك للتاريخ.. فموضوعنا ينصب على بنية المؤتمر التنظيمية الديمقراطية المؤسسية التي تجلت في مواقفه الصلبة والحاسمة ضد العدوان السعودي على الصعيد الوطني، وعلى الصعيد التنظيمي الداخلي الحازم تجاه من ارتكبوا جريمة الخيانة العظمى بوقوفهم واصطفافهم مع أعداء الشعب اليمني ومشاركتهم الفاعلة في الحرب السعودية العدوانية الوحشية المستهدفة لليمن وكل ما على أرضه من بشر وحجر وشجر.. من كان لهم أدوار مباشرة في قتل آلاف من الاطفال والنساء والشيوخ الذين لا ذنب لهم سوى أنهم يمنيون ونظام الأسرة السعودية الاجرامي الارهابي قرر إبادتهم لإشباع غريزته الدموية الحاقدة متذرعاً بشرعية لا وجود لها لأشخاص وقيادات وجماعات وأحزاب تربت وعاشت على الخيانة والعمالة والارتزاق منهم أولئك الانتهازيون المتاجرون بالمواقف والمبادئ والاوطان المنتمون للمؤتمر الشعبي العام ويتصدرهم الخائن الفار عبدربه منصور هادي وأحمد عبيد بن دغر ورشاد العليمي ومحمد علي الشدادي ومحمد ناجي الشائف والذين صدر بحقهم قرار فصل من المؤتمر الشعبي العام كاستجابة لمطلب وطني شعبي وتلبية لموقف وإرادة مؤتمرية جامعة.. يأتي هذا القرار ليؤكد مجدداً أن المؤتمر كان وسيظل التنظيم اليمني الرائد المعبر عن آمال شعبه وأعضائه وأنصاره وجماهيره، مجسداً ثقتهم به وبقيادته لهم في الصمود والتصدي للعدوان السعودي ومواجهته حتى النصر المحقق للسيادة والحرية والكرامة والاستقلال الذي يجب أن يكون لشعب حضاري عريق وعظيم، وهكذا كان وسيبقى المؤتمر كالبحر لا يقبل الجيف داخله ليبقى حزباً وطنياً يمنياً صافياً ونقياً.